

بطاقة تقنية

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة



ماستر: اقتصاد وتسيير المؤسسات

- تلقين وتثبيت المعارف النظرية المتعلقة بتخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات لطالب الماستر.
- محاولة اكساب الطالب صفات المسير الجيد، القائد المحنك والمدير المسؤول.
- التحكم في التقنيات الكمية والحديثة للتسيير.
- تمكين الطالب من التعرف على القوانين المنظمة لعمل المؤسسة وعلاقتها في السوق.
- تلقين طالب الماستر روح الابتكار والمقاولاتية وريادة الأعمال.

أهداف التكوين

شروط الالتحاق

مدة وكيفية التكوين

الكفاءات والمؤهلات المستهدفة

أفاق التخصص

الطلبة الحاصلين على شهادة ليسانس في التخصصات التالية: اقتصاد وتسيير المؤسسات، اقتصاد نقدي ومالي، إدارة مالية، إدارة الأعمال، إدارة الموارد البشرية، إدارة الميزانية.

تتمثل مدة التكوين في تخصص ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسات في سنتين موزعة على أربع سداسيات، حيث يشمل كل من السداسي الأول، الثاني والثالث على وحدات تعليم أساسية، استكشافية، منهجية و أفقية، وتضم كل وحدة مجموعة من المواد التعليمية التي تخدم التخصص وفقا لحجم ساعي محدد ومقسم بين محاضرات، أعمال موجهة وأعمال تطبيقية بما يخدم المادة المدرسة، في حين أن السداسي الرابع والأخير مخصص لإعداد مشروع التخرج وذلك بعد اختيار أحد النموذجين التاليين: مذكرة تخرج عادية تسمح للطالب دعم معارفه بعد محاكاة المحيط الخارجي من خلال اجراء دراسة تطبيقية باحدى المؤسسات أو الهيئات، أو إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة وفقا للقرار الوزاري 1275، والتي تسمح للطالب تجسيد أحد أفكاره الابتكارية ضمن عمل خاص به إذا رغب في ذلك بعد التخرج.

- تكوين اطارات ذوو كفاءة عالية في مجال الاقتصاد وتسيير المؤسسات.
- تكوين كفاءات ذوو معارف حديثة ومتوافقة مع المتغيرات الجديدة التي تشهدها الساحة المحلية، الوطنية، الاقليمية والدولية لاسيما تلك المتعلقة باقتصاد وتسيير كل أنواع المؤسسات.
- خلق كفاءات تملك القدرة على الابتكار والريادة، وهو ما يتيح لها امكانية إنشاء مشاريع ومؤسسات خاصة بها إذا ماوفرت لها الامكانيات المادية.

يمنح تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات تكوينا أكاديميا لطلبة الماستر، يساعدهم في الالتحاق بسوق العمل، من خلال مناصب الشغل والوظائف المتواجدة عبر كل المؤسسات الاقتصادية والادارية العمومية والخاصة، المحلية والأجنبية، كما يتيح لهم فرصة خلق مؤسسة ناشئة أو مصغرة خاصة بهم في إطار التوجه الجديد للدولة الجزائرية والوزارة الوصية على التعليم العالي والبحث العلمي.